

25

صورة طبق الأصل
مستند رقم: ٢٤

جانب وزارة العدل
- هيئة القضاة -

٤٤٢١
٢ حزيران ٢٠١٤

عاجل جداً

الموضوع: طلب اتخاذ صفة العجلة لجهة بيع الباخرة "RHOSUS" الراسية في مرفأ بيروت بالمزاد العلني لتفادي وقوع كارثة بحرية

المرجع: - كتابانا رقم ٦/٢٨٣٢ تاريخ ٦/٢٨٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٤/٨ ورقم ٦/٣١٧٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٤
- ملف الباخرة "RHOSUS"

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيينين اعلاه،

وإلحاقاً لكتابيننا رقم ٦/٢٨٣٢ تاريخ ٦/٢٨٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٤/٨ ورقم ٦/٣١٧٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٤ المرفقين ربطاً والذين تم بموجبهما الطلب إليكم الإسراع في البت بقضية الباخرة "RHOSUS" الراسية في مرفأ بيروت والمحملة بمادة AMMONIUM NITRATE وهي مادة خطيرة وقد لقي عليها حجز قضائي بموجب قرار صادر عن دائرة تنفيذ بيروت رقم ٢٠١٣/١٠٣١ تاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٠، وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضها بالمزاد العلني لتلافي غرق الباخرة المذكورة بسبب وجود عيوب فيها يستوجب إصلاحها، مما يعرّض سلامة الملاحة البحرية وسلامة البيئة البحرية في مرفأ بيروت للخطر،

وحيث أن القضية أصبحت بين أيدي قاضي الأمور المستعجلة في بيروت بعد أن وردنا من وكيل الباخرة "الوكالة الوطنية للتجارة والشحن" نسخة مرفقة ربطاً عن طلب أمر على عريضة بالترخيص برد طاقم الباخرة "RHOSUS" إلى وطنهم المقدم من وكيلي طاقم الباخرة إلى قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، ونسخة مرفقة ربطاً عن الملاحظات التي أبدتها الوكالة المذكورة على هذا الاستدعاء بناءً على طلب القاضي المذكور،

وحيث أن وجود الباخرة المذكورة بات يشكل خطراً كبيراً بحيث أصبح من غير الممكن الإبقاء عليها نظراً لوجود مواد خطيرة على متنها وكون الباخرة مهددة بالغرق مما قد يتسبب بانفجار الباخرة الذي سيؤدي إلى كارثة إنسانية وبحرية وبيئية في المرفأ سيما وأنه يوجد على متنها طاقم مؤلف من أربعة أشخاص وهم في وضع إنساني صعب ولا تدفع لهم أية رواتب، كما أن الوكيل البحري لا يقوم بأية إجراءات لترحيلهم واستبدالهم بأخرين ريثما يتم البت بموضوع الباخرة مما يجعلهم في وضع كسجناء على متن هذه الباخرة المهددة بالغرق، وهذا يشكل خطراً على الأرواح ويتنافى مع القوانين الدولية بهذا الشأن،

عل



وحيث أن المواد الخطرة المحملة على متن الباخرة تزيد من المخاطر المحدقة بالسلامة العامة كما وأن العيوب في الباخرة تزداد يوماً بعد يوم وهذا ما أظهرته نتائج الكشف الذي قام به جهاز التفتيش التابع لهذه الإدارة حيث أفاد في تقريره أن الباخرة تعاني من عيوب كثيرة أبرزها وجود شرخ في خزان المقدمة وخزاني الصابورة مما يعرضها للغرق وبالتالي يقتضي معالجة هذا الأمر في أسرع وقت لتفادي تفاقم وضع الباخرة نحو الأسوأ إلا وهو الغرق خاصة وأن الوكيل البحري لا يقوم بأية إجراءات لإصلاح هذه العيوب في الباخرة بحجة أن أصحاب/ مجهزي الباخرة لا يدفعون المال لهذه الغاية. (ربطاً كتابنا إلى الوكيل البحري بهذا الشأن)


هذا وقد وردنا عبر البريد الإلكتروني رسالة من شركة TETO SHIPPING LTD وهي الشركة المستأجرة للباخرة المذكورة تطلب بموجبها السماح بترحيل طاقم الباخرة دون استبدالهم بطاقم آخر الأمر الذي يتعدى معه الاستجابة لطلبها بسبب مخالفته للقوانين والأنظمة المتعلقة بهذا الشأن رغم إننا نتعاطف مع الطاقم الموجود حالياً الذي يعيش في وضع محفوف بالمخاطر ويتنافى وأبسط حقوق الإنسان في العيش ببيئة سالمة وأمنة مع توفّر متطلبات العيش لناحية المأكل والمشرب،

وبناءً لما تقدم،

نرجو إعطاء هذا الطلب صفة العجلة لجهة بيع الباخرة بالمزاد العلني بأقصى سرعة ممكنة حتى يصار إلى تفادي الكارثة التي باتت محتمة الحصول وفق المعطيات التي تم تبليغها أعلاه والتي تهدد السلامة العامة لا سيما سلامة الأرواح وسلامة الملاحة البحرية وسلامة البيئة البحرية،

للتفضل بالإطلاع،

المدير العام للنقل البري والبحري


المهندس عبد الحفيظ القيسي



ربطاً نسخة عن:

- كتبنا رقم ٦/٢٨٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٤/٨
- ورقم ٦/٣١٧٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٤
- ورقم ٦/٣١٧٩ تاريخ ٢٠١٤/٤/١٤
- طلب أمر على عريضة
- ملاحظات الوكالة البحرية على الطلب

مدنياً
قلام
٦/٢٢